

0/ 4 تحليل وتفسير ونقد

القوانين والقرارات ولوائح أحكام النظام الأساسي  
الخاصة بالاتحادات الرياضية الأولمبية المصرية

## قانون رقم 197 لسنة 1956 بشأن إنشاء مجلس أعلى لرعاية الشباب والتربية الرياضية . ( مرفق 1 )

يعتبر " القانون 197 لسنة 1956 " وهو أول قانون يصدر بعد الثورة ويعترف برعاية الشباب ، وينشأ لها مجلساً مستقلاً له شخصيته الاعتبارية وله صلاحياته المتعددة ، وملحق بمجلس الوزراء ويتولى رئاسته رئيس مجلس الوزراء أو من ينوب عنه.

وصدر هذا القانون فى 21 رمضان عام 1375 هجرية الموافق 2 مايو 1956 ميلادياً.

تنص " المادة 2 " من القانون على " يهدف المجلس الى تحقيق أسباب القوة والرعاية للشباب عن طريق التربية الرياضية والاجتماعية والقومية واستغلال وقت الفراغ بما يعود على الوطن وعليه بالنفع ، ويضع سياسة عامة موحدة تتفق ومراحل حياة الفرد وطبيعته " . ( 27 : 4 )

تنص " المادة 4 " من القانون على " للمجلس حق الاشراف على الهيئات الأهلية المعنية بشؤون التربية الرياضية والاجتماعية والقومية ضمناً لتنفيذ سياسته " . ( 27 : 5 )

وكان هذا يعنى خضوع الاتحادات الرياضية لإشراف ( المجلس الأعلى لرعاية الشباب والتربية الرياضية ) وبالرغم من ذلك وفى نفس العام صدر " القانون رقم 384 لسنة 1956 " والذى أكد على تبعية الاتحادات الرياضية الى وزارة الشؤون الاجتماعية وإعتبارها الجهة الادارية

للاتحادات الرياضية ، وهذا يعنى خضوع الإتحادات الرياضية للازدواجية فى الإشراف عليها ، وتعتبر هذه الازدواجية ضد مبادئ الادارة بصفة عامة وضد مبادئ التنظيم بصفة خاصة ، وهذا ما يتفق مع ما أشار إليه كل من كمال درويش ، محمد الحماحمى ، سهير المهندس . ( 56 : 13 )  
تنص " المادة 5 " من القانون على " أن تشكيل المجلس يضم فى عضويته الكثير من الوزراء والوزارات ومثليها وكان برئاسة رئيس مجلس الوزراء او من ينوب عنه " ( 27 : 5 )

وقد إتضح من المذكرة الايضاحية للقانون أن هذا التشكيل كان مقصوداً حتى يضم أكبر عدد من القائمين على رعاية الشباب من النواحي الرياضية والاجتماعية ، والقومية ، الا ان كثرة عدد أعضاء المجلس 29 عضواً وعدم تخصص بعض الوزارات "الداخلية مثلاً" أدى لعدم انعقاد اجتماعات المجلس فى أغلب الاحيان مع وجود اجتماع مرة واحدة كل شهر على الاقل . ( 27 : 5-8 )

ويعتبر السبب الرئيسى فى إنشاء المجلس هو القيام بالتخطيط المركزى للرياضة والتربية الرياضية ، وإحكام السيطرة على الحركة الرياضية بمصر وعلى التنظيمات الاهلية التى تباشر النشاط الرياضى أو الشبابى ، ولذلك أعطى من خلال القانون حق الاشراف على كل الهيئات التى تباشر النشاط الرياضى والتربية الرياضية (وهى خاصة بوزارة التربية والتعليم ) بمصر ، وكان من ضمن هذه الهيئات الاتحادات

الرياضية التى تضم فى عضويتها الاندية ذات العدد الكبير من الشباب الذين يمارسون الرياضة من خلال تنظيم هذه الاتحادات.

وبمقتضى " قرار رقم 497 لسنة 1979 " الصادر بقرار من رئيس الجمهورية - محمد أنور السادات - تم تغيير إسم المجلس من "المجلس الاعلى لرعاية الشباب والتربية الرياضية " ، الى "المجلس الاعلى للشباب والرياضة " . ( تابع مرفق 1 )

وبالرغم من أن الاسم الجديد كان أكثر دقة الا ان المجلس لم يتغير فى المفهوم او الاهداف ، وإن اتسعت الصلاحيات الممنوحة له قبل الهيئات الرياضية التى تباشر النشاط الرياضى أو الشبابى ، وكانت الاتحادات الرياضية من أهمها بالضرورة.

ومنذ إنشاء المجلس فى عام 1956 وحتى الوقت الحالى أصبحت تبعية الاتحادات الرياضية كاملة له سواء على مستوى الاشراف او التبعية الادارية الكاملة حيث توالى صدور القوانين المنظمة للهيئات الرياضية التى تباشر النشاط الرياضى ، وكذلك لوائح النظام الاساسى الخاصة بالاتحادات الرياضية. وبوجه عام كانت سيطره المجلس على الاتحادات الرياضية تزداد مع كل قانون جديد يصدر او مع كل لائحة نظام اساسى خاصة بالاتحادات الرياضية ، وكان هذا يتم سواء كان بشكل مباشر من المجلس نفسه او عن طريق احد اجهزته التنفيذية (جهاز الرياضة).

## القانون رقم 384 لسنة 1956 بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة. ( مرفق 2 )

فى عام 1956 عادت الاتحادات الرياضية مرة ثانية الى تبعية وزارة الشؤون الاجتماعية ، وذلك بمقتضى " قرار رئيس الجمهورية - جمال عبد الناصر - " رقم 384 لسنة 1956 " بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، وقد أعطى هذا القرار قوة القانون بالرغم من عدم صدوره من الجهة التشريعية المختصة (مجلس الشعب او مايعادله فى المسمى) . ( 21 : 1-2 )

وقد صدر القانون برئاسة الجمهورية فى 24 ربيع الاول عام 1376 هجرى ، الموافق 29 أكتوبر عام 1956 ميلادياً ، وقد احتوى القانون على 75 مادة متنوعه .

وبصفة عامه فقد جاء القانون مبهماً - غامض - فى كثير من احكامه ومواده ، وربما يرجع السبب فى ذلك لان القانون كان ينظم كيانات متعددة ومتباينه ، ومن أمثلتها الجمعيات الخيرية والاجتماعية والمؤسسات الخاصة والاتحادات الرياضية وبعضها يتعارض فى لائحة نضمه الأساسى بما فى ذلك أهداف كل منها وطرق تحقيقها.

كما عرّف القانون الاتحاد الرياضى من خلال تعريفه للجمعية فى "المادة 1" ، منه حيث اعتبر الاتحاد الرياضى فى نظر القانون كجمعية ، وقد جاء التعريف مبهماً وغير واضح أو على الأقل لاينطبق كلياً على مفهوم الاتحاد الرياضى ، وربما يرجع ذلك لاختلاف مفهوم واهداف

الاتحاد الرياضى عن الجمعيات الخيرية مثلا ، بالرغم من اتفاقهم فى الطبيعة الاهلية لكل منهم. ( 21 : 3 )

كما جاءت " المادتان 3 ، 27 " على التوالى فى نصهما " يشترط فى إنشاء الجمعية ان يوضع لها نظم مكتوب موقع من المؤسسين ويجب الاشتراك فى تأسيسها او ينضم إلى عضويتها اى من الاشخاص المحرومين من مباشرة حقوقهم السياسية ويشترط فى عضو مجلس الادارة ان يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية " ، وهاتان المادتان جاءتا بأول قيد على الاتحادات الرياضية حيث اشارتا إلى عدم جواز اشتراك الافراد المحرومين من مباشرة الحقوق السياسية فى تأسيس الاتحادات الرياضية او الانضمام لعضويتها وتعتبر هاتان المادتان قيدياً بدون مبرر قانونى على حقوق الانضمام لعضوية مجلس الادارة وايضا على حقوق الجمعية العمومية لاي اتحاد رياضى. ( 21 : 4 ، 10 )

ويرجع السبب فى ذلك لتغير طبيعة نظام الحكم فى ذلك الوقت من الملكية الى الجمهورية ، وماتتبع ذلك من إجراءات سياسية كان بعضها مبالغ فيه وبدون سند من القانون المدنى ، وقد استمرت هذه القيود قائمه فى أغلب القوانين التى صدرت بعد ذلك بشأن الهيئات الخاصة العاملة فى مجال الرياضة ورعاية الشباب ، وكان ذلك اما بنص صريح ومباشر او بنص غير مباشر مثل اشتراط موافقة الجهة الادارية المختصة على اسماء الاعضاء المرشحين لرئاسة وعضوية مجلس ادارة اى اتحاد رياضى.

وقد نصت " المادة 4 " من القانون على " لايجوز ان ينص فى نظام الجمعية على ان تؤول أموالها عند الحل الى الاعضاء او الى ورثتهم او اسرهم (4: 21)"

وحيث ان القانون يعتبر الاتحاد الرياضى فى حكم الجمعية فإن ذلك يعنى تطبيق هذه المادة على الاتحادات الرياضية ، مع الوضع فى الاعتبار ان أغلب هذه الاندية - القائمة فى ذلك الوقت - نشأت بدون مساعدات من الدولة المصرية او من الحكومات التى كانت تمثلها وبالتالي لم تتدخل هذه الحكومات فى شئون الاتحادات الرياضية.

وكن نظام الحكم القائم فى ذلك الوقت اعتبر المنظمات التى تباشر الرياضة ( الاتحادات الرياضية - الاندية الرياضية ) هى رموز من الحكم المنكى . ولذلك فقد حاول تقييدها وفرض سيطرته عليها من خلال القوانين التى يصدرها ، وقد ينطبق هذا المبدأ - فى ذلك الوقت - على بعض الاندية مثل نادى الجزيرة الرياضى ولكن لاينطبق بالضرورة على كل المنظمات التى ترعى المجال الرياضى.

ومنذ صدور هذا القانون وماتلاه من قوانين اخرى خاصة بالهيئات الرياضية وكذلك لوائح النظام الاساسى الخاصة بالاندية الرياضية بدأت الاتحادات الرياضية عامة والاتحادات الأولمبية خاصة بفقد طبيعتها الأهلية بزيادة تتدخل الحكومى فى شؤونها بدعوى تنظيمها والمحافظة على استغلالها وهو ما لم يحدث أبدا.

وبذلك لم تعد الاتحادات الرياضية الاولمبية ذات طبيعة أهلية حيث فُتت جزءاً من استقلالها ، حيث ظهر اصطلاح "الجهة الادارية المختصة" وُتت أعطيت حق حق الجمعيات ومن بينها الاتحادات الرياضية الاولمبية، وقد ظهر هذا الاصطلاح لأول مرة خلال هذا القانون ، الا إنه زاع وتنتشر في جميع القوانين التي صدرت بعده وكذلك في لوائح النظام الأساسي الخاصة بالاتحادات الاولمبية ، كما توسعت هذه القوانين في إعطاء الحقوق للجهة الادارية قبل الاتحادات الرياضية الاولمبية التي فقدت ضيعتها الاهلية بمرور الوقت.

وعلى أثر صدور " القانون رقم 384 لسنة 1956 بشأن جمعيات والمؤسسات الخاصة " ، رأت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ،عادة تنظيم الجهاز الرياضى فى البلاد ، حتى يساير التطور الذى حدث فى حياتنا الرياضية فى السنوات الاخيرة ، وذلك بوضع أنظمه جديده تبيئات الرياضية المختلفة لتلافى العيوب والنقص والغموض الذى كان موجود فى احكامها بما يكفل لهذه الهيئات الاستقرار فى أداء رسالتها دون تضارب فى الاختصاصات بين هيئة وأخرى وبذلك نستطيع ان ننهض بالرياضة فى بلادنا بعد ان اصبحت مرفقاً عاماً له أهميته الكبرى.

ولما كانت اللجنة الاولمبية واتحادات اللعبات الرياضية والاندية رياضية الاعضاء هى العناصر التى تكون الجهاز الرياضى فى البلاد وكل هيئة من هذه الهيئات مرتبطه بالآخرى ارتباطاً كاملاً ، ودور كل منها وثيق الأتصال بدور الآخرين - لهذا كان من الضرورى ان تتوحد فكرة هذه الهيئات فى التنظيم سواء فى طريقة تكوينها او فى مباشرة

مهمتها بحيث يتمكن كل عنصر فى حدود هذا التنظيم ان يؤدى دوره مع غيره فى تعاون وثيق دون تضارب فى الاختصاصات او تعارض فى الاهداف.

لهذا عنيت الوزارة بأن يكون تنظيم الجهاز الرياضى جامعاً لكل عناصره وأن تكون سياستها فى التنظيم مبنية على إيجاد نظم موحدة تربط هذه العناصر بعضها مع بعض وتحدد بجلاء أختصاص كل منها وعلاقته بالأخر ، وكذلك علاقته بالهيئات الأخرى العاملة فى الميدان الرياضى حكومية كانت أو أهلية .

وبدأت الوزارة هذا التنظيم بوضع نظام جديد لاتحادات اللعبات الرياضية وكذلك للأندية الرياضية الأعضاء فى هذه الاتحادات بأعتبار هذه الهيئات هى العمدة التى يقوم عليها تكوين الجهاز الرياضى . وقد تم هذا التنظيم فى لائحة موحدة لاتحادات اللعبات الرياضية أعتمدت " بالقرار الوزارى رقم 253 لسنة 1959 " فضلاً عن ذلك فإن هذه اللائحة قد عرضت على الجمعيات العمومية لهذه الهيئات وأقرتها ثم أتخذت إجراءات شير نظمها فى ضوء أحكام " القانون رقم 384 لسنة 1956 " .

## **القانون رقم 26 لسنة 1965 بشأن الهيئات الخاصة العاملة فى ميدان رعاية الشباب**

صدر " القانون رقم 26 لسنة 1965 " بشأن الهيئات الخاصة العاملة فى ميدان رعاية الشباب ومن بينها الاتحادات الرياضية ، وقد

صدر القانون برئاسة الجمهورية في 6 صفر عام 1385 هـ، الموافق 6 يونيو عام 1965 (مرفق 3)

وقد جاء القانون في 109 مادة واحتوى على تسعة أبواب متنوعة شملت جميع الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب ، وقد خص القانون باباً او فصلاً كاملاً لكل هيئة بمفردها بما فيها الاتحادات الرياضية، ويعتبر هذا القانون هو الاول الذي تصدره جهه ( هيئة ) متخصصة بنشاط الشباب ورعايته. ( 11 : 25 - 60 )

وقد عرفت " المادة 1 " من القانون الهيئة الرياضية الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب بانها " ذات تنظيم مستمر " ، وكان من أغراضها " توفير الخدمات القومية والرياضية والعسكرية " ، وتعتبر الخدمات العسكرية (ليست من أغراض "اهداف" الاتحادات الرياضية ) ، ولكن لطبيعة الظروف السياسية والعسكرية التي كانت تمر بها مصر في ذلك الوقت ودخولها أكثر من حرب فإن الدولة كانت أحياناً تسخر الهيئات الرياضية (الاتحادات الرياضية) لتقديم بعض الخدمات العسكرية وكانت هذه الخدمات أيضا تسرى على بعض المؤسسات التربوية مثل المدارس او بعض المؤسسات العلمية مثل الجامعات. ( 11 : 27 )

كما أعطت " المادة 3 " من القانون إعفاءات وتخفيضات واسعة للهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب مثل إعفاءها من رسوم التسجيل وكذلك بعض الضرائب والرسوم الجمركية وضريبة الملاهي ، كما تم التخفيض مقابل استهلاك النور (الكهرباء) والمياه ونقل المهمات

والافراد والاعفاء من ضريبة الحفلات بحد اقصى حفلتين فى السنة.  
(11 : 27-28)

وقد أكدت " المادة 14 " من القانون على صحة اجتماع الجمعية العمومية بالاغلبية المطلقة فى الاجتماع الاول ، وبالاغلبية التى تحددها لائحة النظام الاساسى بالهيئة - الاتحاد الرياضى - فى الاجتماع الثانى وتفويض مجلس الادارة فى ممارسة سلطات الجمعية العمومية فى حالة عدم اكتمالها فى اجتماعيها الاول والثانى . ( 11 : 33 )

وبهذه المادة أعطى القانون الحق للجمعية العمومية للاتحاد الرياضى فى تحديد صحة اجتماعها (اكتمالها) فى الاجتماع الثانى عن طريق النص على ذلك فى لائحة النظام الاساسى الخاصة بكل اتحاد رياضى على حده مع تفويض الممثل الشرعى لها - مجلس الادارة - فى ممارسة سلطاتها فى حالة عدم اكتمالها فى الاجتماع الثانى.

كما نصت " المادة 28 " من القانون على " يجوز للجهة الادارية الخاصة ان تعترض على اسماء المرشحين لعضوية مجلس ادارة الهيئة سواء كانت هذه العضوية بالانتخاب او التعيين ويجوز للمعترض عليه التظلم لوزير الشباب ويعتبر قراره فى ذلك نهائياً " . ( 11 : 37 )

وبذلك لم يعد هناك نصاً صريحاً بحرمان (منع) من لا يتمتع بحقوقه السياسية من عضوية مجالس ادارة الاتحادات وإن احتفظت الجهة الادارية بالحق فى الاعتراض على بعض المرشحين لرئاسة وعضوية مجلس الادارة ، وبالتالي حقها فى منع المعترض عليهم - لاسباب

سياسة- غالباً من الترشيح لعضوية مجلس الادارة وربما يكون ذلك على غير رغبة الجمعية العمومية للاتحاد الرياضى.

فى حين نصت " المادة 31 " من القانون على " للجهة الادارية ان توفر مندوباً عنها لحضور اجتماعات مجلس الادارة للدلاء بوجهة نظر هذه الجهة فى موضوع معين ترى ان المصلحة العامة تقضى ببحثه فى المجلس ، ولهذا المندوب حق الاشتراك فى مناقشة هذا الموضوع دون التصويت فيه " .  
( 11 : 37 )

وهذه المادة وضحت بعناية حيث احتفظت بحق الجهة الادارية فى إبلاغ مجلس ادارة الاتحاد الرياضى بما تراه فى موضوع معين دون الاشتراك فى التصويت على القرار المتخذ من ناحية مجلس الادارة ، ويعتقد الباحث ان الموضوعات ذات المصلحة العامة التى تربط بين الاتحادات الرياضية والجهة الادارية هى تلك الموضوعات المتعلقة بالمشكلات التى تحدث بين اتحادات اللعبات الرياضية.

وفى حالة حدوث تلك المشكلات فإن الجهة الادارية ترى من حقها التدخل لحل هذه المشكلات عن طريق عرض وجهة نظرها داخل اجتماعات مجالس أدارات هذه الهيئات الرياضية المتنازعة .

كما نصت " المادة 32 " - ضمن مانصت - على " جواز حل

مجلس ادارة الهيئة اذا تخلف ممثلوها عن حضور الجمعيات العمومية التى هى

عضو فيها " . ( 13 : 37 )

وهذا النص ينطبق بالضرورة على الاتحادات الرياضية - ولعلها المعنوية به أساساً - وقد أعطى هذا الحق لوزير الشباب ضمن اسباب متعددة لحل مجلس ادارات الهيئات الرياضية ، وكان الافضل ترك العلاقة بين الاتحادات الرياضية الاولمبية واللجنة الاولمبية المصرية لما تنص عليه لائحة النظام الاساسى الخاصة باللجنة الاولمبية المصرية ، حيث ان كلا منهما ذو طبيعه أهلية ولكن الدولة ترى انها هيئات رياضية ذات طبيعة أقرب للهيئات الحكومية مما يعطيها الحق فى التدخل لحل المشكلات القائمة بينهما.

كما نصت " المادة 32 " - ضمن مانصت - على "جواز حل مجلس الادارة اذا لم يقيم هذا المجلس بتنفيذ سياسة وزارة الشباب وتوجيهاتها او ملاحظاتها او اذا امتنع عن تقديم البيانات التى تطلبها الجهة الادارية ". ( 11 : 38 )

وهذا النص ينطبق بالضرورة على الاتحادات الرياضية وقد تكون هي المعنوية بذلك كما يدل هذا النص على مغالاه الدوله وتصميمها على التدخل فى شئون الهيئات الرياضية ( الاتحادات الرياضية الاولمبية).

كما تشير " المادة 32 " الى مغالاه الدوله فى الاهتمام بالنشاط الرياضى التنافسى (البطولة الرياضية) ولايقابله اهتمام مماثل أو يقرب منه بالنشاط الترويحي الرياضى ، وقد تمثلت هذه المغالاه فى النص على حل مجلس ادارة الاتحاد الرياضى فى حالة عدم حضور الجمعية العمومية للجنة الاولمبية المصرية.

أما الفصل الرابع من القانون فإنه يشير لموارد الهيئات الرياضية وكيفية إستغلالها وطرق الرقابة عليها وقد نصت " المادة 36 " - ضمن مانصت - على ان " موارد الهيئات الرياضية تتكون من إشتراكات الاعضاء - التبرعات والهبات والوصايا بشرط موافقة الجهة الادارية - حصيلة ايرادات الحفلات والمباريات ومنتجات الهيئة الرياضية - الاعانات - الايرادات الاخرى المختلفة والمتنوعة بشرط موافقة الجهة الادارية " . ( 11 : 39 ) .

ويلاحظ من هذه المادة ان الجهة الادارية إختصت لنفسها الموافقة على بعض الموارد المالية الخاصة بالهيئة مثل الهبات والوصايا وأيضاً الايرادات المختلفة والمتنوعة وهو مايتعارض مع تنظيم الاتحادات الاولمبية فى كونها منظمات مدنية ذات طبيعة أهلية.

وأخيراً " فالقانون رقم 26 لسنة 1965 " هو أساس جميع القوانين التالية له ، والتي صدرت بشأن الهيئات الرياضية العاملة فى ميدان الرياضة ورعاية الشباب ومن ضمنها الاتحادات الرياضية الاولمبية ، سواء كانت هناك وزارة للشباب والرياضة ام لم يكن .

كما يلاحظ على هذا القانون أيضاً توسعه فى استخدام مصطلح (الجهة الادارية المختصة) بالمقارنة مع القوانين التى سبقته وأياً كان إسم (الجهة الادارية المختصة ) فهى دائماً إحدى الهيئات الحكومية التابعة للدولة.

## القانون رقم 41 لسنة 1972 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 26 لسنة 1965 بشأن الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب ( مرفق 4 )

صدر " القانون رقم 41 لسنة 1972 " برئاسة الجمهورية في 15 شعبان عم 1392 هـ ، الموافق 23 سبتمبر عام 1972م وقد صدر هذا القانون لتعديل بعض أحكام " القانون رقم 26 لسنة 1965 " بشأن الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب.

ولم يختلف " القانون رقم 41 لسنة 1972 " كثيراً عن " القانون رقم 26 لسنة 1965 " حيث جاء مطابقاً له في كل الابواب والفصول وكذلك في محتوى المواد ، ولم تتغير نصوص المواد الا في حدود ضيقة لاتغير من صفة او شخصية القانون المعدل حيث تمثلت اغلب التعديلات في إلغاء عبارة (وزارة الشباب ، وزير الشباب) واحلال مكانهما عبارتي ( اجهة الادارية المختصة ، رئيس الجهة الادارية المختصة ) وقد تم هذا التعديل في المواد رقم { 3-4-10-11-12-13-18-35-36-43-56-61-62 } . ( 9 : 1 - 18 )

وقد كانت هناك بعض المواد التي أدخلت عليها بعض التعديلات البسيطة والتي لا تمل بمضمونها او شخصيتها ، حيث زادت " المادة 3 " من حجد الاعفاءات والتخفيضات الممنوحة للهيئات الرياضية بينما أكدت " المادة 8 " على ضرورة تقديم ملاحظات الجهة الادارية المختصة الى الجمعيات العمومية في حين اضافت " المادة 14 " اجتماعاً ثالثاً لاكتمال

الجمعية العمومية على أن يكون صحيحاً إذا حضره 10% على الأقل من أعضائها، كما أضافت " المادة 19 " فقرة أعطت للجهة الادارية حق ادماج أو حل الهيئة الرياضية بموافقة الجمعية العمومية. ( 9 : 1-6 )

وبالمثل أيضاً كانت اضافة " المادة 26 " محصورة في تحديد مدة مجلس ادارة الهيئات الرياضية ومن بينها الاتحادات الرياضية بأربع سنوات وبدون حد أدنى . ( 9 : 7 )

بينما اضافت " المادة 27 " فقرة خاصة بعدم جواز الجمع بين العمل للجهة الادارية وعضوية مجالس ادارة الهيئات الرياضية المشرفة عليها ، في حين أكدت " المادة 28 " على عدم جواز جمع مدير الهيئة (السكرتير المتفرغ ) بين اجره منها ومعاشه الا بموافقة وزير الخزانة .

وقد احتوى القانون على مادة جديدة وهى " المادة 9 " وقد نصت على " للهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب حق اتداب بعض العاملين ذوى الخبرة بالدولة للعمل فيها ، ويجوز ان تتحمل اجورهم الجهات الادارية المنتدبين منها " ( 9 : 4 ) ، وهذه المادة تظهر في معناها ان الهيئات الخاصة يمكن ان تنتدب اولاً تنتدب بعض الخبراء للعمل فيها ، ولكن ما يحدث هو فرض هؤلاء الخبراء على الهيئات الخاصة من قبل الجهة الادارية ولاستطيع هذه الهيئات الاعتراض على هؤلاء الخبراء نظراً لاحتياجها المستمر للدعم المادى الحكومى وبهذا تكون الجهة الادارية قد فرضت هؤلاء الخبراء على الهيئات الخاصة بطريق غير مباشر وبما لايتعارض مع القانون فى كون هذا اجبار على الهيئات

الخاصة ، حيث اجازت الجهة الادارية حق انتداب هؤلاء الخبراء من قبل الهيئات الخاصة.

وبصفة عامة لم تكن التعديلات او الاضافات التي جاء بها "القانون رقم 41 لسنة 1972 " جوهرية او ملحة لدرجة الغاء او تعديل القانون السابق ، ولعل السبب الرئيسى فى صدور هذا القانون هو إلغاء وزارة الشباب من التشكيل الوزارى القائم فى ذلك الوقت ، وبذلك كان ولا بد إحلال ( جهة ادارية مختصة ) مكانها فى تنفيذ احكام القانون مع إضافة بعض التعديلات البسيطة على القانون الجديد.

وبذلك يعتبر " القانون رقم 41 لسنة 1972 " هو نفسه " القانون رقم 26 لسنة 1965 " ، حيث لم تدخل عليه اى تعديلات او اضافات جوهرية ، ولم يستمر العمل بالقانون الجديد سوى أقل من ثلاث سنوات فقط حيث ألغى العمل به بصدور قانون آخر وربما قبل الانتهاء من جميع النواحي التنفيذية له.

**قانون رقم 77 لسنة 1975 بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة . مرفق (5)**

صدر " القانون رقم 77 لسنة 1975 بشأن الهيئات الخاصة بالشباب والرياضة " ، ويتم العمل به إلى الآن بعد إضافة بعض المواد (المعدلة ) " بالقانون رقم 51 لسنة 1978 " ولان هذه التعديلات لم تكن جوهرية ولم تغلب على شخصية " القانون رقم 77 لسنة 1975 " ، فإنهما أعتبرتا كقانون واحد عرف باسم " القانون رقم 77 لسنة 1975 المعدل

بالقانون رقم 51 لسنة 1978 " ، وكذلك فإن المرسوم الشرعى الخاص به لم يتغير حيث صدر برئاسة الجمهورية فى 17 رجب عام 1395 الموافق 26 يونيو عام 1975 ميلادياً . ( مرفق 6 )

كما صدرت تكملة " القانون رقم 51 لسنة 1978 " المعدل "للقانون رقم 77 لسنة 1975 " ، وقد جاءت هذه التكملة فى أربعة مواد وقد صدرت برئاسة الجمهورية فى 19 شعبان عام 1398 هجرية ، الموافق 24 يوليو عام 1978 ميلادية. ( مرفق 6 )

والباحث فى هذه الدراسة اكتفى بنقد وتحليل " القانون رقم 77 لسنة 1975 والمعدل بالقانون رقم 51 لسنة 1978 " باعتبارهما يعملان كقانون واحد حيث اتخذ إسماً واحداً ، وكذلك لان ثانيهما " القانون رقم 51 لسنة 1978 معدل لأولهما القانون رقم 77 لسنة 1975 " فقط ولا يلغيه مع الوضع فى الاعتبار ان القانون الاول لم يعمل به الا ثلاث سنوات فقط (1975 - 1978).

### **القانون رقم 77 لسنة 1975 والمعدل بالقانون رقم 51 لسنة 1978**

يعتبر " القانون رقم 77 لسنة 1975 والمعدل بالقانون رقم 51 لسنة 1978 " هو آخر واحداث القوانين التى صدرت بشأن الهيئات الخاصة العاملة فى ميدان الرياضة ورعاية الشباب حتى الوقت الحالى ، وهو القانون الذى ينظم - ضمن ما ينظم - الاحكام بالاتحادات الرياضية منذ صدوره وحتى وقت اعداد هذه الرسالة.

وقد جاء " القانون رقم 77 لسنة 1975 المعدل بالقانون رقم 51 لسنة 1978 " فى 112 مادة ، واحتوى على تسعة ابواب متنوعة شملت أغلب الهيئات الخاصة العاملة فى ميدان الرياضة ورعاية الشباب ، حيث تناول القانون باباً كاملاً أو فصلاً مستقلاً لكل هيئة رياضية على حده بما فى ذلك الاتحادات الرياضية وفيما يلى أهم ابواب القانون والتي لها علاقة بالاتحادات الرياضية الأولمبية .

الباب الاول : "الاحكام العامه" وهو أكبر واهم ابواب القانون حيث احتوى على ستة فصول وهى:

الفصل الاول : " ماهية الهيئات الاهلية لرعاية الشباب والرياضة إنشاؤها وشيرها " واحتوى على المواد من 1-14 .

الفصل الثانى : "إمتيازات الهيئات " واحتوى على المواد من 15-18.

الفصل الثالث : " الاشراف والرقابة على الهيئات " واحتوى على المواد من 19-26.

الفصل الرابع : " الجمعيات العمومية " واحتوى على المواد من 27-39.

الفصل الخامس : " مجلس الادارة " واحتوى على المواد من 39-40.

الفصل السادس : " موارد الهيئة وكيفية استغلالها وطرق الرقابة عليها" واحتوى على المواد من 50-58.

الباب الثانى : " النشاط الرياضى " واحتوى على المادة 59 كمادة مستقلة عنه وثلاث فصول هى:

الفصل الاول : " اللجنة الاولمبية " واحتوى على المواد من 60-62.

الفصل الثانى : " اتحادات اللعبات الرياضية " واحتوى على المواد من 63-70.

الفصل الثالث : " الاندية والهيئات الرياضية " واحتوى على المواد من 71-78.

الباب التاسع: "العقوبات" واحتوى على المواد من 109-112.(12: 4-50)

أما الابواب من الثالث وحتى الباب الثامن فقد كانت خاصة ببعض الهيئات الخاصة العاملة فى ميدان الرياضة او رعاية الشباب او كلاهما معاً ، وهذه الهيئات ليست لها علاقة مباشرة بالاتحادات الرياضية غير أنها تشترك معها فى ان "القانون رقم 77 لسنة 1975 والمعدل بالقانون 51 لسنة 1978 " هو الذى ينظم الاحكام الخاصة بكل منهم ، ولذلك فقد استتبعها الباحث واكتفى بدراسة الابواب التى لها علاقة مباشرة بالاتحادات الرياضية الاولمبية .

وقد نصت " المادة I " من القانون على " تعتبر هيئة أهلية عاملة فى ميدان رعاية الشباب والرياضة فى تطبيق احكام هذا القانون كل جماعة ذات تنظيم مستمر تتألف من عدة أشخاص طبيعيين او اعتباريين لاستهداف الكسب المادى ويكون الغرض منها تحقيق الرعاية للشباب واثاحة الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وذلك عن طريق توفير الخدمات الرياضية والقومية

والاجتماعية والروحية والصحية والترويحية فى اطار السياسة الصحيحة للدولة والتخطيط الذى يضعه المجلس الاعلى للشباب والرياضة " . ( 12 : 4 )  
وهذا التعريف لا يختلف كثيراً عن نظيره فى " القانون رقم 41 لسنة 1972 " حيث حذفت الخدمات العسكرية و اضيف مكانها الخدمات الاجتماعية والروحية والصحية والترويحية ، كذلك اضيفت العبارة الاخيره الخاصة بالسياسة العامه للدولة والتخطيط الذى يضعه المجلس الاعلى للشباب والرياضة وهذا امر منطقي حيث ان كل مؤسسات الدولة تخضع للسياسة العامه لها بما فى ذلك التنظيمات ذات الطبيعة الاهلية والتنظيمات الخاصة أيضاً ، وكذلك فإن المجلس الاعلى للشباب والرياضة هو جهة التخطيط المركزى لكل الهيئات الرياضية التى ينظم أحكامها هذا القانون بما فى ذلك الاتحادات الرياضية

وقد نصت " المادة 4 " - ضمن مانصت - من القانون على " للجهة الادارية المركزية المختصة ان تضع انظمه اساسية ونموذجية للهيئات الخاضعة لاحكام هذا القانون يعتمد بقرار من الوزير المختص ، ويجوز تعديل هذه الانظمة بقرار من الوزير المختص " . ( 12 : 5 )

وغالباً ما يكون لاي قانون لائحة نظام اساسى خاصة بالهيئات التى ينظم احكامها ، وكذلك فإن الجهة الادارية المختصة هى التى تقوم بوضع هذه اللائحة التى تسرى بعد إقرارها من " الوزير المختص " وهذه اللائحة (قرار وزارى ) يمكن تغييرها او تعديلها من وقت لآخر وحسب ما ترى الجهة الادارية المختصة حيث ان هذه اللوائح ليست فى قوة القانون

لأنها ليست صادرة من المجلس التشريعي المختص (مجلس الشعب المصري) فالقانون لا يغيره أو يعدله إلا قانون آخر أما اللوائح الخاصة بالنظام الأساسي فيمكن تعديلها من قبل (الجهة الإدارية المختصة) أو من يعادلها أو مايقوم مقامها.

وفي أغلب الأحيان كانت هذه اللوائح تغير أو تعدل لاحكام سيطرة الجهة الادارية المختصة على الاتحادات الرياضية مع الوضع فى الاعتبار انه مع كل قانون جديد يصدر "لائحة نظام اساسى خاصة بالاتحادات الرياضية الاولمبية"، فإنه يجب عليها إعادة شهر نظامها الأساسي وفق القانون أو اللائحة الجديدة.

وكان الفصل الثانى "إمتيازات الهيئات" من الباب الاول من القانون يتضمن على الامتيازات والاعفاءات والتخفيضات الممنوحة للهيئات الاهلية العاملة فى مجال الرياضة ورعاية الشباب وقد اعتبرها القانون هيئات خاصة ذات نفع عام، وهذا الفصل بكامله لم يختلف جوهرياً عن نظيره "بالقانون رقم 41 لسنة 1972" باستثناءات بسيطه مثل رفع قيمة الاعفاءات والتخفيضات الممنوحة على استهلاك الكهرباء والمياه ونقل المهمات والافراد.

وقد نصت الفقرة الاولى من "المادة 25" من القانون على "تخضع الهيئات الاهلية لرعاية الشباب والرياضة مالياً وتنظيمياً وادارياً وصحياً لأشرف الجهة الادارية المختصة ولهذه الجهة فى سبيل تحقيق ذلك التثبت من عدم مخالفة القوانين والنظام الاساسى للهيئة وقرارات الجمعية العمومية وعدم مخالفة الهيئة

لسياسة الجهة الادارية المختصة فى مجال انشطه وخدمات الشباب والرياضة ولها فى سبيل ذلك الاطلاع على كافة دفاتر الهيئة ومستنداتها ومتابعة انشطتها المختلفة " . ( 12 : 12 )

وبهذا النص تصبح للجهة الادارية المختصة الحق فى الاشراف على الاتحادات الرياضية الاولمبية ، وبذلك فقدت الاتحادات الرياضية طبيعتها الاهلية واصبحت كأنها إحدى الهيئات اوالمؤسسات الحكومية التابعة للدولة من خلال تبعيتها الكاملة " للجهة الادارية المختصة " ، وفى هذه الحالة لايصبح هناك اى دور للاتحادات الرياضية سوى تنفيذ السياسة التخطيطية للمجلس الاعلى للشباب والرياضة ( المجلس القومى للشباب والرياضة حالياً ) مع الوضع فى الاعتبار ان هذه السياسة التخطيطية لا تصن غالباً فى صورة مكتوبة للاتحادات الرياضية لتسهيل تنفيذها ، وبذلك لم تستطع الاتحادات الرياضية تحقيق اهدافها فى ظل السيطرة الكاملة عليها من قبل " الجهة الادارية المختصة " .

كما نصت ايضاً " المادة 25 " الفقرة الثانية على " وتضع الجهة الادارية المذكورة بعد الاطلاع على سجلات الهيئة ومستنداتها والوقوف على اوجه نشاطها ومدى تنفيذها الخطه العمل تقريراً دورياً عن كل هيئة من الهيئات بملاحظتها عن أية مخالفات لازالة اسبابها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الاخطار " . ( 12 : 12 )  
وهذه الفقرة قصد بها إيجاد مخرج - سبب قانونى - لحل مجالس ادارات الهيئات الرياضية ومن ضمنها الاتحادات الرياضية وخاصة

الاتحادات الرياضية الاولمبية التي تباشر الانشطة الرياضية الاكثر شعبية مثل كرة القدم ، أو على الاقل التهديد بحل مجلس الادارة فى حالة عدم تنفيذ توجيهات "الجهة الادارية المختصة" أو "الوزير المختص" .

وقد كان الفصل الرابع "الجمعيات العمومية" من الباب الاول من القانون يتضمن المواد الخاصة بالجمعيات العمومية ، وهى نفس المواد بنصوصها - غالباً - الموجوده "بالقانون رقم 41 لسنة 1972 " باستثناء تعديل محدود " بالمادة 2 " التى أجازت صحة الاجتماع الثانى للجمعية العمومية وكان " القانون رقم 41 لسنة 1972 " قد نص على " صحة الاجتماع الثانى بحضور 10 % فقط" . ( 9 : 1 - 6 )

أما الفصل الخامس "مجلس الادارة" من الباب الاول فكان يتضمن المواد الخاصة بمجلس الادارة وهى نفس المواد الموجوده " بالقانون رقم 41 لسنة 1972 " باستثناء بعض التعديلات التى أدخلت عليها لاعطاء "الجهة الادارية المختصة" المزيد من السيطرة على الهيئات الرياضية العاملة فى مجال الرياضة ورعاية الشباب وبخاصة الاتحادات الرياضية .

وقد نصت " المادة 40 " - ضمن ما نصت - " على مجلس الادارة التحقق من توافر الشروط فى المرشحين لعضوية المجلس وإخطار الجهة الادارية المختصة بملاحظاته عليهم ، وللجهة الادارية المختصة استبعاد من لم توافر فيهم هذه الشروط" . ( 12 : 18 )

ولم توضح " المادة 40 " الشروط الواجب توافرها فى الاعضاء المرشحين لعضوية مجلس ادارة الهيئة الرياضية بما فى ذلك الاتحادات

الرياضية الأولمبية وربما ترك القانون تحديد هذه الشروط من خلال لائحة النظام الاساسى الخاصة بكل هيئة رياضية على حده مع الوضع فى الاعتبار ان " الجهة الادارية المختصة " هى التى تقوم بإصدار هذه اللوائح بعد إقرارها من " الوزير المختص " .

كما نصت الفقرة الثالثة من " المادة 40 " ايضا على " الوزير المختص " ان يضم الى عضوية مجلس ادارة الهيئة ثلاث على الأكثر من ذوى الخبرة وتكون لهم كافة حقوق العضوية " . ( 12 : 18 )

وهذا النص يمثل تجاوز لاحد الحقوق السيادية للجمعية العمومية وبالتالي فإن تعيين ثلاثة أعضاء على الاكثر بمجلس الادارة للاتحاد الرياضى ليس من حق اى جهة اخرى حتى لو كانت " الجهة الادارية المختصة " او " الوزير المختص " .

وقد أعطت " المادة 45 " من القانون " للوزير المختص " حق حل مجلس الادارة وتعيين مجلس ادارة مؤقت لمدة عام لاسباب متعددة ، وكان من بينها واذا لم يقم مجلس الادارة بتنفيذ سياسة الجهة الادارية المختصة او توجيهاتها او ملاحظاتها . ( 12 : 20 )

وهذا النص وضع ليسهل حل مجالس ادارة الهيئات الرياضية بما فيها الاتحادات الرياضية الاولمبية التى تخالف توجيهات او ملاحظات "الجهة الادارية " حيث لم تكن هناك سياسة مكتوبة ومحدده من قبلها لتقويم هذه الهيئات الرياضية بتنفيذها ، وهو ما ينطبق على الاتحادات الرياضية الاولمبية .

أما الفصل السادس "موارد الهيئة وكيفية استغلالها وطرق الرقابة عليها" من الباب الاول من القانون فلم يطرأ عليه اى تعديل جوهرى بالمقارنه مع نظيره "بالقانون رقم 41 لسنة 1972 " وقد أكدت "المادة 53" على " استثمار فائض الإيرادات فى اعمال محققة للربح " وهذه الاعمال المحققة الربح انحصرت كوديعة تستحق ريعاً مادياً لكل مده محدد.

(12: 22-23)

وقد جاء الباب التاسع العقوبات من القانون شبيهاً بنظيره الموجود "بالقانون رقم 41 لسنة 1972 " فيما عدأ " المادة 111" التى استحدثت وكانت خاصة بتحريم الشغب او الاخلال بالامن خلال المباريات والانشطه الرياضيه ، وإن كان بالقانون المدنى مايكفى من العقوبات لو طبقت فعلاً. ( 12 : 50 )

وبصفه عامه لم تكن هناك اختلافات جوهرية فى صلب " القانون رقم 77 لسنة 1975 والمعدل بالقانون رقم 51 لسنة 1978 " بالمقارنه مع القانون الذى سبقه والغى العمل به وهو "القانون رقم 41 لسنة 1972 " والذى لم يختلف جوهرياً بدوره أيضاً عن القانون الذى سبقه والغى العمل به أيضاً ( او إدخال تعديلات عليه على الاقل ) ، وهو " القانون رقم 26 لسنة 1965 " وبالرغم من ذلك فإن المذكرتين الايضاحيتين " للقانونين 77 لسنة 1975 ، 51 لسنة 1978 " - كل بمفرده - قد نصت على غير ذلك وهو مالم يحدث.

وقد نصت المذكرة الايضاحية " للقانون رقم 77 لسنة 1975 " بمفرده على " وبالنظر الى الجمعيات العمومية التى آلت اليها كل هذه الحقوق والسلطات نجد أن " القانون 41 لسنة 1972 " سمح بانعقادها إنعقاداً صحيحاً بعشر عدد اعضائها واتخاذ القرارات بالاغلبية المطلقة للحاضرين اى بنصف العشر + 1 وهى نسبه لاتعبر تعبيراً صادقاً عن رأى مجموع الاعضاء " ( 12 : ب ) . وهذا النص يشير الى احد اسباب او مبررات صدور "القانون رقم 77 لسنة 1975 " ، والغاء العمل " بالقانون رقم 41 لسنة 1972 " وبالرغم من ذلك جاء "القانون رقم 51 لسنة 1978" وهو فى نفس الوقت " القانون المُعَدِّل للقانون رقم 77 لسنة 1975 " لتقليل هذه النسبة حيث جعل صحة الاجتماع الثانى للجمعية العمومية بحضور 10% أو 100 عضو أيهما اقل وكان ذلك من خلال "المادة 28 " من نفس القانون وهذا يدل على ان ذلك الامر لم يكن السبب الحقيقى او الجوهرى لالغاء " القانون رقم 41 لسنة 1972 . ( 12 : 14 )

ويعتبر السبب الحقيقى ( الجوهرى ) لالغاء " القانون رقم 41 لسنة 1972 " هو أن الدولة ممثلة فى الجهة الادارية ترى ان مجلس الادارة قد تركز فى يده أغلب السلطات الخاصة بالاتحاد الرياضى، بالاضافة الى قيامه باختصاصات الجمعية العمومية فى حالة عدم إكتمالها فى دورتها العادية السنوية وهى ترى ان هذا " يتنافى وطبائع الامور ويؤكد الحاجة الى وجود رقابة فعالة من جانب الدولة " . ( 12 : ب )

مع الوضع فى الاعتبار ان مجلس الادارة هذا منتخب من قبل الجمعية العمومية للاتحاد الرياضى وهى صاحبة الحق الوحيد فى ذلك وهو أيضاً الممثل الشرعى لها حيث ينوب عنها فى إدارة شئون الاتحاد الرياضى الأولمبى ، وهم أيضاً ممثلين " للجهة الادارية المختصة " أكثر منهم ممثلين للجمعية العمومية كما أكدت نفس المذكرة الايضاحية " للقانون رقم 77 لسنة 1975 " على أن مشروع هذا القانون قام ضمن مبادئ متعددة وهى " استغلال الهيئات وإعطائها كافة الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات لتحقيق اهدافها فى حدود السياسة العامة للدولة والتخطيط المقرر مع حرية كاملة فى العمل بوسائلها الخاصة " . ( 12 : د )

وهذا المبدأ لم يتحقق على الاطلاق وحدث عكسه تماماً حيث تم اعطاء كافة الصلاحيات المالية والتنظيمية والادارية والفنية والصحية " للجهة الادارية المختصة " من خلال اشرافها على الاتحادات الرياضية الاولمبية ، وكان ذلك من خلال " المادة 25 " من نفس " القانون رقم 77 لسنة 1975 " وبالتالي لم تحصل الاتحادات الرياضية على أى استقلال وكذلك لم يتبقى لها اى اختصاصات أو سلطات وإنما ترتب على ذلك فقدانها لطبيعتها الاهلية حيث أصبح عليها ان تتبع الجهة الادارية المختصة وتنفذ جميع ملاحظاتها هى وتوجيهاتها بالاضافة الى الالتزام بسياستها التخطيطية والا تتعرض مجالس ادارتها للحل وتعيين مجلس ادارة مؤقت لها. ( 12 : 12 )

وقد تم تعديل " القانون رقم 77 لسنة 1975 " " بالقانون رقم 51 لسنة 1978 " ولم يمر على صدوره سوى أقل من 3 سنوات ، وهى مدة قصيرة نسبياً ولا تكفى للحكم على صلاحيته او مدى حاجته لبعض التعديلات حيث ان هذه المدة كانت أقل من عمر دورة مجلس ادارة اغلب الهيئات الرياضية وخاصة الاتحادات الرياضية الاولمبية ( 4 سنوات ) وبذلك لم يطبق القانون مده كافية لبيان مدى مناسبته ، وبالرغم من كل ذلك فإن التعديلات التى جاء بها " القانون رقم 51 لسنة 1978 " وعَدَلَ بها " القانون رقم 77 لسنة 1975 " لم تكن جوهرية أيضاً ، حيث كانت أغلبها استحداث لبعض الفقرات والغاء بعضها الاخر بالاضافة الى اعادة ترتيب بعض الفقرات أيضاً ولم يكن به عدداً من المواد الجديدة بما يغلب شخصية القانون المعدل وهذا ما جعل المشرع يدمج اسم القانونين معاً على انهما " القانون رقم 77 لسنة 1975 والمعدل بالقانون رقم 51 لسنة 1978 " ومن خلال ما سبق عرضه نجد انه فى خلال 22 عام فقط 1956 - 1978 أصدرت الدولة خمسة قوانين تنظيم الهيئات الرياضية العاملة فى ميدان الرياضة ورعاية الشباب ومن بينها الاتحادات الرياضية الاولمبية وكان الغرض الرئيسى من اصدار كل هذا العدد من القوانين فى فترة زمنية قصيرة نسبياً هو احكام سيطرة الدولة " الجهة الادارية " على التنظيمات الرياضية ذات الطبيعة الاهلية ومن أهمها الاتحادات الرياضية الاولمبية ، مع الوضع فى الاعتبار أن اغلب الاتجاهات السياسية ذات الطبيعة المركزية تغالى فى الاهتمام بالبطولة الرياضية وتحاول تحقيقها كمظهر قوة دال على قوة الاتجاهات المركزية فى الحكم ، وكذلك فالدولة

كانت تحكم سيطرتها على الاتحادات الرياضية الاولمبية من خلال الجهة الادارية المختصة والتي اعطت لنفسها حق اصدار لوائح النظام الاساسى الخاصة بالاتحادات الاولمبية وكذلك حق تعديلها او الغاءها بقرار من الوزير المختص (رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة) ( المجلس القومى للرياضة حالياً ) وليس بالمجلس التشريعى "مجلس الشعب المصرى" مثل القانون وهو ما كان يتم ولصالح الجهة الادارية المختصة ، وبمرور الوقت وبتتابع إصدار القوانين ولوائح النظام الاساسى فقدت الاتحادات الاولمبية لطبيعتها الاهلية وتزايد اعتمادها على التمويل الحكومى كمصدر تمويل رئيسى لها.

ويعتبر " القانون رقم 26 لسنة 1965 " هو أساس جميع القوانين التى صدرت بعده ، وخاصة من حيث الشكل العام وتنظيم الابواب وترتيب الفصول وتفصيلات نصوص المواد ، ولا تزال أغلب نصوصه قائمة حتى الوقت الحالى ولكن من خلال " القانون رقم 77 لسنة 1975 والمعدل بالقانون رقم 51 لسنة 1978 " .

كما أن اغلب القوانين التى صدرت بعده " القانون رقم 26 لسنة 1965 " وقامت بتعديله او الغاؤه لم تغير من شخصيته حيث لم تكن هذه التعديلات غير جوهرية او ملحه بما يغلب من شخصية القوانين الجديده .

والسابق كله يشير الى استمرار تعامل الدولة مع الاتحادات الاولمبية على أساس الاتجاهات المركزية فى الادارة ، بالرغم من ان الدولة نفسها - فى الوقت الحالى - تنتهج نهجاً سياسياً واقتصادياً مختلفين

عن مركزية الإدارة ، حيث تسير نسبياً نحو تحرير الاقتصاد بأخذها لاقتصاد السوق بدلاً من اقتصاد التخطيط المركزي بأغلب قطاعات الدولة. ولكن لا يزال القطاع الرياضى وبخاصة الاتحادات الرياضية الاولمبية يعانى من السيطرة المركزية للدولة عليه ، بالإضافة للتخطيط المركزي له من قبل ( المجلس الاعلى للشباب والرياضة ) ( المجلس القومى للشباب والرياضة حالياً ) ، وهذا ما يتعارض مع اتجاهى الدولة السياسى والاقتصادى فى الوقت الحالى ، وهو ما ينطبق على الاتحادات الرياضية الاولمبية .

#### الاستخلاصات الخاصة بالاتحادات الاولمبية فى ظل القوانين المنظمه لها .

1- فى عام 1910 كونت الاندية الرياضية فيما بينها ( الاتحاد المختلط للاندية الرياضية ) والذى تغير اسمه فيما بعد الى ( الاتحاد الرياضى المصرى ) الا انه لم يكن له الوصايه أو الاشراف على الاندية الرياضية الا فى حدود تنظيم النشاط الرياضى التنافسى بينها.

( 10 : 326 )

2- منذ نشأة الاتحادات الرياضية وحتى أغسطس من عام 1939 كانت هذه الاتحادات تتبع وزارة الداخلية ادارياً (تنظيمياً).

3- فى عام 1939 أنشأت وزارة الشؤون الاجتماعية بمصر واعطى لها حق الاشراف على الاتحادات الرياضية .

4- فى عام 1949 عادت الاتحادات الرياضية لتبعية وزارة الداخلية .

5- فى عام 1953 صدر " القانون رقم 59 لسنة 1953 " الخاص بنظم الاشراف على الالعاب الاولمبية ثم تعدلت بعض احكامه وفقا لما جاء "بالقانون رقم 52 لسنة 1954". ( 10 : 330 )

6- فى عام 1956 انشىء المجلس الاعلى لرعاية الشباب والتربية الرياضية والذى حل محله فيما بعد ( المجلس الاعلى للشباب والرياضة ) ( المجلس القومى للشباب والرياضة حالياً ) وكان ذلك بمقتضى "القانون رقم 197 لسنة 1956" وقد أعطى هذا المجلس حق الاشراف الفنى على الاندية الرياضية والتخطيط المركزى لها.

7- وفى عام 1956 صدر " القانون رقم 384 لسنة 1956 بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة " وقد جاء هذا القانون مبهماً (غامضاً) فى كثير من احكامه ومواده وربما يرجع السبب فى ذلك لان هذا القانون كان ينظم كيانات متعددة ومتباينة ، ومن أمثلتها الجمعيات الخيرية والاهلية والمؤسسات الخاصة والاندية والاتحادات وبعضها يتعارض فى لائحة نظامه الاساسى بما فى ذلك اهداف كل منها وطرق تحديدها.

8- فى عام 1956 أيضاً عادت الاتحادات الرياضية لتبعية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مره اخرى واخيره وكان ذلك بمقتضى " القرار الجمهورى رقم 384 لسنة 1956 " والذى اعطى قوة القانون ونفذ على هذا الاساس وفى نفس الوقت ظل الاشراف الفنى والتخطيط

المركزي للاتحادات الرياضية من حق المجلس الاعلى لرعاية الشباب  
والتربية الرياضية ( المجلس القومى للشباب والرياضة حالياً ) .

9- فى عام 1957 صدر " القرار 126 لسنة 1957 " بشأن الغاء "القانون  
رقم 59 لسنة 1953 " والخاص بتنظيم الاشراف على الالعاب  
والدورات الاولمبية . ( 10 : 331 )

10- فى عام 1965 صدر أول قانون موحد للتنظيمات الاهلية التى  
تباشر النشاط الرياضى ورعاية الشباب وكان ذلك بمقتضى " القانون  
رقم 26 لسنة 1965 " بشأن الهيئات الخاصة العاملة فى ميدان رعاية  
الشباب وهو ما طبق على الاتحادات الرياضية .

11- فى عام 1972 وصدّر " القانون رقم 41 لسنة 1972 بتعديل  
بعض احكام القانون رقم 26 لسنة 1965 بشأن الهيئات الخاصة  
العاملة فى ميدان رعاية الشباب " وهو ما طبق على الاتحادات  
الرياضية.

12- فى عام 1975 صدر " القانون رقم 77 لسنة 1975 بشأن  
الهيئات الخاصة للشباب والرياضة " وهو ما طبق على الاتحادات  
الرياضية.

13- فى عام 1978 صدر " القانون رقم 51 لسنة 1978 " بتعديل  
بعض احكام " القانون رقم 77 لسنة 1975 بشأن الهيئات الخاصة  
والرياضية " والذى أصبح معروفاً باسم " القانون رقم 77 لسنة 1975  
والمعدل بالقانون رقم 51 لسنة 1978 " وهو القانون الذى ينظم

التنظيمات الاهلية التي تباشر النشاط الرياضى ورعاية الشباب منذ صدروه وحتى الوقت الحالى ، وهو ما طبق على الاتحادات الرياضية.

14- يعتبر " القانون رقم 26 لسنة 1965 بشأن الهيئات الخاصة العاملة فى ميدان رعاية الشباب " هو أساس جميع القوانين التى صدرت بعده ، بشأن التنظيمات الاهلية التى تباشر النشاط الرياضى ورعاية الشباب ، ومن بينها الاتحادات الرياضية وخاصةً من ناحية الشكل العام وتنظيم الابواب ترتيب الفصول وتفصيلات نصوص المواد ، ولاتزال أغلب نصوصه قائمة حتى الوقت الحالى ولكن من خلال " القانون رقم 77 لسنة 1975 والمعدل بالقانون رقم 51 لسنة 1978 " وهو القانون الذى ينظم هذه الهيئات.

15- قام " القانون رقم 77 لسنة 1975 والمعدل بالقانون رقم 51 لسنة 1978 بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة " على مبادئ متعددة كان من أهمها استقلال تلك الهيئات ومنحها حريتها فى العمل بوسائلها الخاصة واعطائها كافة الاختصاصات والسلطات والمسئوليات ، وهو ما لم يحدث على الاطلاق او حدث عكسه تماماً فى ظل هذا القانون ، وهو ما انطبق على الاتحادات الرياضية الاولمبية .

16- بدأت الدولة اولاً بالمغالاه فى رعاية النشاط الرياضى التنافسى (البطولة الرياضية) ، ثم تبعتها فى ذلك الاتحادات الرياضية الاولمبية

باعتبار ان هذه المغالاه هي احدى السياسات التخطيطية للمجلس الاعلى للشباب والرياضة ( المجلس القومى للشباب والرياضة حالياً ) جهة التخطيط المركزى للاتحادات الاولمبية وكان ذلك خوفاً من مجالس ادارة الاتحادات من حلها على الاقل وتعيين مجلس ادارة مؤقت.

17- تعتبر " الجهة الادارية " وهي الجهة التى تصدر لائحته احكام النظام الاساسى الخاصة بالاتحادات الاولمبية بعد اعتمادها من "الوزير المختص " هي إحدى الاسباب الاساسية لارتفاع سقف العضوية بأغلب الاتحادات الاولمبية بمصر .

18- حددت (خفضت) الدوله من الإيرادات الذاتيه للاتحادات الرياضية عن طريق فرض سقف للاشتراك السنوى المدفوع من قبل الاعضاء العاملين وكل هذه القيم المالية لاتكفى لتمويل أنشطة وخدمات الاتحادات الرياضية الاولمبية .

19- فقدت الاتحادات الرياضية الاولمبية طبيعتها الاهلية باستمرار تدخل الدوله فى شئونها حيث بدأت الدوله - متطوعة - بدعمها من خلال إعطائها إعانات مالية سنوية مع منحها بعض الامتيازات والاعفاءات الضريبية الدائمه ، وفى مقابل ذلك منحت الدوله لنفسها -ممثلة فى " الجهة الادارية " - حق الاشراف الكامل على الاتحادات الرياضية الاولمبية وخاصة من النواحي المالية والتنظيمية والفنية والصحية ، بالاضافة الى حق المجلس الاعلى للشباب والرياضة

(المجلس القومى للشباب والرياضة حالياً) فى التخطيط المركزى للاتحادات الرياضية الاولمبية وكذلك حق " الوزير المختص " فى تعيين بعض الاعضاء العاملين بمجلس ادارة الاتحاد الرياضى الاولمبى وحل اى مجلس ادارة يخالف قرارات او تعليمات او ملاحظات " الجهة الادارية المختصة " وهذا كله حول الاتحادات الرياضية الاولمبية ذات الطبيعة الاهلية إلى تنظيمات أشبه بالهيئات او المؤسسات الحكومية التابعة للدولة.

#### لائحة النظام الاساسى للاتحادات الرياضية الاولمبية المصرية عام 1996 مرفق (17)

صدر " قرار رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة ( المجلس القومى للشباب والرياضة حالياً ) رقم 408 لسنة 1996 " باعتماد اللائحة التنفيذية للاتحادات الرياضية الاولمبية المصرية والتي تتضمن احكام النظام الاساسى لهذه الاتحادات الاولمبية وكان ذلك فى 3 صفر 1417 هجرى الموافق 19 يونيو 1996 ميلادياً . وتعتبر هذه اللائحة أحدث لوائح النظام الاساسى الخاصة بالاتحادات الرياضية الاولمبية التى اصدرتها الجهة الادارية المختصة - بعد إقرارها من الوزير المختص - فى ظل " القانون رقم 77 لسنة 1975 والمعدل بالقانون رقم 51 لسنة 1978 " ، وقد صدرت فى ظل هذا القانون أكثر من لائحة نظام اساسى خاصة بالاتحادات الرياضية الاولمبية ، وقد عدلت هذه اللائحة أكثر من مرة "

بالقرارات ارقام 494 لسنة 1985 ، 658 لسنة 1988 ، 335 لسنة 1991 ، 598 لسنة 1992 .

وقد قصر الباحث دراسته على لائحة النظام الاساسى للاتحادات الرياضية الاولمبية الصادره فى عام 1996 حيث هى التى تطبق اثناء اجراء هذه الدراسة وبالتالي تتبع الاتحادات الرياضية الاولمبية احكامها ، مع الوضع فى الاعتبار عدم وجود اختلافات جوهرية بين لائحة عام 1992 و عام 1996 سواء من حيث الشكل العام او تنظيم الابواب وترتيب الفصول او نصوص المواد باستثناءات بسيطة لاتخل بالمضمون العام لعدم الاختلاف بينهما.

ويكمن الاختلاف الجوهري هنا بين لائحة عام " 1992 و عام 1996 " ان الاولى 1992 كانت تشمل الاتحادات الرياضية الاولمبية وغير الاولمبية اما اللائحة فى عام 1996 تم فصل الاتحادات الرياضية الاولمبية عن الاتحادات الرياضية غير الاولمبية " بقرارين رقم 408 لسنة 1996 ، 409 لسنة 1996 " .

فالاول رقم 408 خاص بالاتحادات الرياضية الاولمبية اما الثانى رقم 409 فخاص بالاتحادات الرياضية غير الاولمبية.

وهذا الفصل بين الاتحادات الاولمبية وغير الاولمبية جاء لاسباب غير معلومة حيث انه لا يوجد اى اختلاف جوهري داخل اللائحتين سواء من حيث الشكل العام او تنظيم الابواب وترتيب الفصول باستثناءات بسيطة لاتخل من المضمون العام لعدم الاختلاف بينهما باستثناء " المادة

رقم 40 " والتي تنص فى لائحة الاتحاد الاولمبى على " تكون مدة مجلس الادارة اربع سنوات على ان تجرى انتخابات المجلس الجديد فى اول جمعية عمومية عقب كل دوره اولمبية سواء اقيمت او لم تقيم وسواء اشتركت فيها جمهورية مصر العربية او لم تشارك " ، أما " المادة رقم 40 " فى لائحة الاتحاد غير الاولمبى تنص على " تكون مدة مجلس الادارة اربع سنوات من تاريخ انتخابه او تعيينه " . ( 11 : 859 ، 904 )

وهذا هو الاختلاف الوحيد بين اللائحتين ، ويرى الباحث ان هذا الفصل بين الاتحادات الاولمبية وغير الاولمبية قد يكون وضع ليضع مزيداً من التحكم من قبل الجهة الادارية ممثلة فى المجلس الاعلى للشباب والرياضة ( المجلس القومى للشباب والرياضة حالياً ) على الاتحادات الرياضية الاولمبية وغير الاولمبية .

وقد جاءت لائحة النظام الاساسى للاتحادات الرياضية الاولمبية والصادرة فى عام 1996 فى 76 مادة ، واحتوت على تسعة ابواب متنوعة شملت أغلب جوانب الاتحاد الرياضى الاولمبى تقريباً وفيما يلى أبواب هذه اللائحة .

الباب الاول : " تأسيس الاتحاد الرياضى وماهيته " واحتوى على المواد من 1 - 2 .

الباب الثانى : " العضوية " واحتوى على المواد من 3-6 .

الباب الثالث : " الجمعية العمومية " واحتوى على المواد من 7-30 .

الباب الرابع : " مجلس الادارة " واحتوى على المواد من 31-49 وكذلك احتوى على خمسة فصول هم.

الفصل الاول: " تشكيل مجلس الادارة " واحتوى على المواد من 31 - 33.

الفصل الثانى : " اختصاصات مجلس الادارة " واحتوى على المواد من 34 - 35.

الفصل الثالث : " شروط الترشيح لمجلس الادارة - وشغل الاماكن الشاغرة " واحتوى على المواد من 36 - 44.

الفصل الرابع : " المكتب التنفيذى " واحتوى على المواد من 45 - 46.

الفصل الخامس : " الاختصاصات " ( الرئيس - الوكيل - المدير المتفرغ - امين الصندوق) واحتوى على المواد من 47-49.

الباب الخامس: " موارد الاتحاد وكيفية استغلالها والتصرف فيما ومراقبة الصرف " واحتوى على المواد من 50-57.

الباب السادس : " إدماج الاتحاد فى غيره او حله " واحتوى على ماده واحده وهى 58.

الباب السابع : " مناطق الاتحاد " واحتوى على المواد من 59-68.

الباب الثامن : " حل مجلس الادارة وتعيين مجلس مؤقت واسقاط العضوية عن اعضاء الاتحاد وزوالها عن أعضاء مجلس الادارة " واحتوى هذا الباب على المواد من 69-75 وايضاً احتوى على ثلاثة فصول هى .

**الفصل الاول :** " حل وتعيين مجلس الادارة " واحتوى على المواد من 69-71.

**الفصل الثانى :** " اسقاط العضوية عن اعضاء الجمعية العمومية للاتحاد " واحتوى على المواد من 72-73.

**الفصل الثالث :** " زوال العضوية عن أعضاء مجلس الادارة " واحتوى على المواد من 74 - 75 .

**الباب التاسع :** " تنظيم اعمال الاتحاد الفنية والمالية والادارية " واحتوى على ماده واحده هي 76.

وقد أشارت المذكرة التوضيحية " لقرار رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة ( المجلس القومى للشباب والرياضة حالياً ) رقم 408 لسنة 1996 " الخاصة بإصدار لائحة النظام الاساسى لاتحادات الالعاب الرياضية الاولمبية انها اعتمدت اساساً على " القانون رقم 77 لسنة 1975 والمعدل بالقانون رقم 51 لسنة 1978 بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة " فى كونه أداة الترخيص لتأسيس لائحة احكام النظام الاساسى للاتحادات الرياضية الاولمبية . ( 12 : 72 ) وهذا القانون الذى تم وضعه للسيطره على الهيئات الخاصة للشباب والرياضة ومن بينها الاتحادات الرياضية الاولمبية من قبل الجهة الادارية.

وقد نصت " المادة 1 " من اللائحة على " يهدف الاتحاد الرياضى الى تنظيم وتنسيق نشاط اللعبة بين اعضائه والعمل على نشرها ورفع

مستواها الفنى ويعتبر من الهيئات الخاصة ذات النفع العام وتكون له الشخصية الاعتبارية " . ( 12 : 73 )

وهذه المادة لم تظهر بوضوح الهدف الذى انشئ من اجله الاتحاد الرياضى وهذا التعريف لهدف الاتحاد الرياضى غير مناسب وذلك لاختلاف طبيعة الاتحادات الرياضية الاولمبية عن بعضها وبالتالي اختلاف هدف كل اتحاد عن الاخر وكذلك كان من الافضل ان يقوم كل اتحاد ( جمعيته العمومية ) بوضع اهدافه الخاصة التى تتناسب وطبيعة نشاطه وطبيعة موارده وكذا طبيعة حاجاته المتنوعة والمتعددة ، مع الوضع فى الاعتبار الاشتراطات الخاصة بهذا الهدف .

وقد نصت " المادة 2 " على " يباشر الاتحاد نشاطه فى اطار السياسة العامة للدولة والتخطيط الذى يرضه المجلس الاعلى للشباب والرياضة " . ( 12 : 73 )

وبالرغم من ان المجلس الاعلى للشباب والرياضة ( المجلس القومى للشباب والرياضة حالياً ) هو الذى يضع ويقرر السياسة العامة والتخطيط المركزى للاتحادات الرياضية الاولمبية الا انه لم يوضحهما فى صورة مكتوبة للاتحادات الاولمبية حتى يسهل تنفيذها بالاضافة الى غموض الاهداف التى وضعها الاتحاد الرياضى الاولمبي وهو ما يزيد من صعوبة تحقيقها او تنفيذ سياسته وتخطيطه المركزى .

أما عن تنظيم الاتحادات الاولمبية لنشاطها وفقاً للاسس والبرامج التى تضعها اللجنة الاولمبية فهذا يشير الى مغالاة المجلس الاعلى للشباب

والرياضة ( المجلس القومى للشباب والرياضة حالياً ) فى الاهتمام بالنشاط الرياضى التتافسى البطولة الرياضية دون ان يوازيه على الاقل اهتمام مماثل بالنشاط الرياضى للجميع ، وهو ما إنتقل بالضرورة الى مجالس ادارات الاتحادات الرياضية الاولمبية باعتبار ان هذا الاهتمام هو احدى السياسات التخطيطية للمجلس الاعلى للشباب والرياضة ( المجلس القومى للشباب والرياضة حالياً ) ، مع الوضع فى الاعتبار ان اللجنة الاولمبية المصرية ليس لها تخطيط واضح طويل المدى على الاقل او برامج مدروسة تدير عليها الاتحادات الرياضية الاولمبية .

وقد نصت " المادة 3 " - ضمن ما نصت - على " يتكون الاتحاد من الهيئات الرياضية بالتطبيق لاحكام القانون رقم 77 لسنة 1975 والتي لها نشاط فى اللعبة التى يديرها الاتحاد " . ( 12 : 75 )

وهذه المادة تشير بوضوح الى ان " القانون رقم 51 لسنة 1978 " لم يغير من شخصية " القانون رقم 77 لسنة 1975 " وانما اضاف بعض العبارات والفقرات بما لا يطغى على شخصية القانون المعدل .

وقد نصت " المادة 4 " ضمن ما نصت على ان تقدم طلبات الانضمام الى الاتحاد بكتاب مسجل ترفق به المستندات الاتيه :

أ- بيان بالملاعب والتجهيزات اللازمه لممارسة اللعبة.

ب- موافقة الجهة الادارية المركزية المختصة (جهاز الرياضة سابقاً) على انضمام مراكز الشباب.

ج- نسختان من آخر تقرير سنوى لنشاط الهيئة وموازنتها المعتمده.

( 12 : 75 )

ويرى الباحث " المادة 4 " الفقرة ( أ ) ان الملاعب والتجهيزات من ضمن الاشتراطات لقبول الهيئة الرياضية كأحد الاعضاء فى الاتحادات الاولمبية ولكن قد يحدث على العكس من ذلك فمثلا هناك هيئات رياضية مشتركة فى الاتحاد المصرى للسباحة وهذه الهيئات ليس بها حمامات سباحة قانونية على الاقل ، وايضا هيئات مشتركة فى الاتحاد المصرى لكرة القدم وهى لاتملك ملعباً قانونياً للكره القدم.. الخ ، ومن هنا نجد ان هذا الشرط يتنافى مع الموجود فى الواقع ومع ما تؤكد عليها "المادة 6 " " فى وجوب اثبات توافر الملاعب وتجهيزاتها القانونية المطلوبة للانضمام للاتحاد بقرار من مديره الشباب والرياضة ". (12: 76)

اما " الفقرة ب " فنجد ان احدى شروط القبول لعضوية مراكز الشباب بالاتحاد الاولمبى هى موافقة " الجهة الادارية المركزية المختصة" مع الوضع فى الاعتبار ان هذه اللائحة الخاصة بالاتحادات الاولمبية وضعت من قبل الجهة الادارية وان مراكز الشباب " هيئة شبة حكومية " فى الدولة تتبع ادارياً الجهة الادارية ايضا بمعنى ( الجهة الادارية تأخذ موافقة الجهة الادارية ) .

اما " الفقرة ج " وهى الخاصة بتقديم نسختان من آخر تقرير سنوى بنشاط الهيئة وموازنتها تعنى ان الهيئة لايمكنها الاشتراك بعضوية الاتحاد الا بمرور عام على نشاطها على الاقل ومزاولتها النشاط هذا الاتحاد.

وقد نصت " المادة 34 " على إختصاصات مجلس الادارة وعددتها ، ولم هناك داعياً لذكرها وتعديدها ، حيث يخول مجلس الادارة بمجرد إنتخابه وإكتمال تشكيله بعد توقيع الوزير المختص كل السلطات (الجمعية العمومية) فى إدارته للاتحاد الرياضى ، فيما عدا السلطات السيادية لها مثل حل الاتحاد أو ادماجه وغيرها من السلطات السيادية للجمعية العمومية والتي ينص عليها - غالباً - فى لائحة النظام الاساسى الخاصة بكل اتحاد رياضى اولمبى . ( 12 : 88 )

كما كانت " المادة 69 " خاصة بحل مجلس الادارة ، وتعيين مجلس إدارة مؤقت ، وقد نصت - ضمن ما نصت - على " للوزير المختص أن يصدر قراراً مسبباً بحل مجلس إدارة الاتحاد وتعيين مجلس إدارة مؤقت لمدة سنة وذلك فى الاحوال التالية :

1 - مخالفة أحكام القانون أو النظام الاساسى للاتحاد أو أية لائحة من لوائحه أو القرارات التى تصدرها الجهة الادارية المختصة .

2 عدم تنفيذ مجلس الادارة قرارات الجمعية العمومية من خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدورها .

3 إذا لم يقيم مجلس الادارة بتنفيذ سياسة الجهة الادارية المختصة أو توجيهاتها أو ملاحظاتها . ( 12 : 106 ) .

ويعتبر السبب الثالث غير ذو قيمة - وأيضاً غير قانونى - حيث لايجب حل مجلس إدارة أى إتحاد رياضى طالما أنه لم يخالف قرارات الجمعية العمومية أو أحكام القانون أو لائحة النظام الاساسى الخاصة بالاتحادات الرياضية الاولمبية أو أى لائحة أخرى تصدرها الجهة الادارية

المختصه أو قراراتها ، حيث لا يوجد فرق جوهري بين هذه الاسباب وبين سياسة الجهة الادارية المختصه أو توصياتها أو حتى ملاحظاتها (السبب الثالث) ، لانه يجب أن تتبع هذه السياسة من القانون ومسترشدة بلائحة النظام الاساسى فى صورة قرارات تصدرها " الجهة الادارية المختصة " ، مع الوضع فى الاعتبار أن هذه السياسة لاتصل غالباً فى صورة مكتوبة حتى يسهل تنفيذها والالتزام بها من قبل الاتحادات الرياضية الاولمبية ، وهو مايؤدى لعدم مخالفة هذه السياسة .

ويرجع السبب الرئيس فى وضع هذا النص (السبب الثالث) إلى إيجاد مخرج قانونى من وجهة نظر الجهة الادارية المختصه فى حالة اللجوء لحل مجلس إدارة أى إتحاد رياضى بدون سبب قانونى واضح ، وخاصة فى الحالات التى يتصاعد فيها الخلاف بين أحد الاتحادات الرياضيه وأحد الاندية الرياضية ذات الاهتمام الجماهيرى والاعلامى مثل إتحاد (كرة القدم) . وهذا يشير إلى الجهة الادارية المختصه بالاتحادات تحاول إعطاء نفسها - من خلال اللائحة التى تصدرها - شرعية حل مجلس الادارة لاي إتحاد دون أسباب قانونيه قويه ، كما يشير أيضاً لمدى التحكم المركزى للجهة الادارية فى الاتحادات الرياضية الاولمبية بمايتنافى وطبيعتها الاهلية .

ومما يؤكد على هذا الاستنتاج أن " المادة 69 " من اللائحة قد

نصت فى فقرتها الاخيرة على " للوزير المختص فى حالة الضرورة التى لاتحمل التأخيراً ولمقضيات الصالح العام أو إستحالة المخالفة بأن يصدر قرار الحل فوراً ودون إتباع الاجراءات المنصوص عليها " ( 12 : 106 ) .

وغالباً ما تكون هذه الضرورة التي لاتحتمل التأجيل خاصة بتصاعد الازمات والمشكلات التي تعترض طريقه مجالس إدارات الاتحادات ، إما عن طريق مشكلاتها مع الأندية أومع اللجنة الاولمبية ، فى حين وصل الامر فى بعض الاحيان لحل مجلس إدارة الاتحاد الرياضى الأولمبى بدلا من حل مجلس إدارة النادى الرياضى صاحب الخلاف وخاصة إذا كان هذا النادى ذو شعبيه كبيره وواسعة وإذا هدد بالانسحاب من إتحاد اللعبة الرياضية معتمداً على مكانته الجماهيرية أو الفنية فى هذه اللعبة الرياضية كما نصت " المادة 34 - ضمن ما نصت- على "أن يباشر مجلس الادارة إدارة شؤون الاتحاد من النواحي الفنية والمالية والادارية". ( 12 : 88 )

وهنا يرى الباحث أن اللائحة أجازت إدارة النواحي الفنية والمالية والادارية لمجلس الادارة فقط ، ولم تذكر هذه المادة من ضمن إختصاصات الجمعية العموميه التى لها الحق الاصيل فى إدارة هذه النواحي وعلى مجلس الادارة أن يباشر تنفيذ هذه الادارة النابعة من قرار الجمعية العمومية ( 12 : 80 )

كما نصت " المادة 36 - ضمن ما نصت - على "يشترط فى المرشح لعضوية مجلس الادارة أن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية". ( 12 : 91 ) وتشير هذه المادة لمنع الاشخاص غير المتمتعين بحقوقهم السياسية من ترشيح أنفسهم لمجلس إدارة الاتحاد الرياضى ، وهذا لا يتفق مع تطور الاتجاهات السياسيه بمصر فى الوقت الحالى عن ذى قبل ، إذ يعيش الان المواطنون فى عصر الديمقراطية الذى كفله الدستور لكل

مواطن وأعطى له كافة الحريات فى التعبير عن الرأى ، وهذا الشرط قد يعد سلبياً ولا يتفق مع القانون المدنى المصرى .

ونص هذه " المادة 36 " من لائحته النظام الاساسى للاتحادات الرياضية الاولمبية قد أُخِذَ نَقْلًا وَنَصًّا عن " المادة 27 " من " القانون رقم 384 لسنة 1956 " " لمنع الاشخاص المحرومين من مباشرة حقوقهم السياسية من تأسيس أو الانضمام لعضوية مجالس إدارات الاتحادات الرياضيه الاولمبية " . ( 21 : 10 )

ويرى الباحث أنه لا يوجد مبرر قانونى لوضع مثل هذا الشرط فى الوقت الحالى ، وإن كان لهذا الشرط مبرراً فى عام 1956 وذلك لانتقال الحكم من الملكية الى الجمهورية ، وما سادته هذا الوقت من تغيرات سياسيه وإجراءات عسكرية .

وهذا الشرط قد أكدت عليه أيضا " المادة 74 " من نفس القانون الخاص بزوال العضوية عن أعضاء مجلس الادارة عند " فقد العضو الاهلية القانونية والسياسية " ( 12 : 109 )

ومما هو جدير بالذكر أن " المادة رقم 7 " من لائحة أحكام النظام الاساسى للأندية الرياضية الصادرة " بقرار الوزير المختص (رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة) ( المجلس القومى للشباب والرياضة حالياً ) رقم 470 لسنة 1992 " تتضمن فى شروط عضوية مجلس الادارة حرمان الاشخاص غير المتمتعين بحقوقهم المدنية فقط من الترشيح لرئاسة أو عضوية مجلس الادارة ، ولم تذكر الحقوق السياسية نهائياً ولم تشر إليها بأى صورة من الصور . ( 11 : 593 ) ، وربما يرجع ذلك لتطور الاتجاهات السياسية بمصر فى الوقت الحالى عن ذى قبل ، وهذا تغير

إيجابى يتفق مع القانون المدنى المصرى ، وأن احتفظت الجهة المختصة لنفسها بضرورة الموافقه على المرشحين مسبقاً لرئاسة وعضوية مجالس إدارة إدارات الاندية الرياضية وكذا مجالس إدارات الاتحادات الرياضية الاولمبية أيضاً ، على الرغم من أن الاتحادات الرياضية والاندية الرياضية من الجمعيات الاهلية ذات النفع العام والتي صدرت " بقرار رئيس الجمهورية رقم 1016 لسنة 1990 " . ( 11 : 819 )

كما كانت " المادة 36 " خاصة بشروط الترشيح لرئاسة وعضوية مجلس إدارة الاتحاد الرياضى الاولمبى وقد نصت " الفقرة الخامسة " من هذه المادة على " أن يكون حاصل على مؤهل عال " بالنسبة للترشيح للرئاسة وكذلك بالنسبة للمرشح للعضوية فى الاتحاد الاولمبى ( 12 : 91 ) . وهذه الاشتراط وإن كان فيه فائدة للاتحادات الاولمبية من المنظور العام ، إلا أنه يحرم بعض المرشحين من الترشيح للرئاسة أو للعضوية - فى بعض الحالات - لمجلس الادارة ، وهذا ما يخل بالاشتراطات الموضوعه "بالفقرة رقم 7 " من نفس اللائحة ونفس المادة والتي يجاز فيها التقدم لرئاسة أو عضوية مجلس الادارة وهذه الاشتراطات هى (مستوى الدرجة الاولى كلاعب - مستوى الدرجة الاولى كحكم - إدارياً لاحدى فرق الدرجة الاولى بمدة محددة - مدرباً معتزلاً ومضى على إعلان إعتزاله موسم رياضى على الاقل ) ، حيث أن هذه الشروط تُحق للفرد أن يقدم نفسه للترشيح بمجلس الادارة ، وبالتالي فإن نص " الفقرة 7 " يتعارض مع نص " الفقرة 5 " من نفس المادة .

ويرى الباحث أن هذه المنظمات الاهلية ليست كالمؤسسات العلمية والتي تحتاج بالضرورة للمؤهلات العلمية اللازمة لتقدمها ، وعلى سبيل المثال فإن الاتحاد الدولى لكرة القدم يستعين بالسيد / مصطفى كامل

محمود الحكم الدولى المصرى كمحاضراً دولياً فى دوراته التى يقيمها للحكام على مستوى العالم ، ولكن لا يستطيع المذكور عاليه أن يرشح نفسه لعضوية مجلس الادارة (رئيس أو عضو) وذلك طبقاً للشروط الموضوعه لانه لا يحمل مؤهلا عالياً . ( مرفق 12 )

وتتص " المادة 51 " على " أن الموارد المالية للاتحاد الاولمبى تكون

من :

- اشتراكات الاعضاء

- حصيلة إيرادات الحفلات والمباريات

- التبرعات والهبات والوصايا التى يقبلها مجلس الادارة بشرط موافقة الجهة الادارية المختصة .

- مصادر الإيرادات الاخرى التى يقترحها مجلس الادارة بشرط موافقة الجهة الادارية المختصة . ( 12 : 98 )

علاوة على هذه الموارد المالية فقد أشار "القانون رقم 77 لسنة 1975 والمعدل بالقانون رقم 51 لسنة 1978 بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضه " إلى الامتيازات الخاصة بالهيئات العاملة فى مجال الشباب والرياضة ، وذلك فى " المادة رقم 16 " - ضمن مانصت -

"الفقرة ب" والتى تنص على " الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية بالنسبة للادوات والمهمات المستوردة لحسابها والتى تلزم لممارسة نشاطها

والتى يصدر بتحديدھا قرار من وزير المالية بناء على طلب رئيس الجهة

الإدارية المختصة . كما تعفى من هذه الضرائب والرسوم الأدوات والمهمات التي تستوردها الجهة الإدارية المركزية المختصة لصالح أنشطة الشباب " ( 12 : 9 )

ويشير الباحث ان هذه الميزة (الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية للأدوات والمهمات المستوردة ) خاصة فقط بالاعفاء الضريبي الجمركي لاغير ، والذي نصت عليه " المادة 16 الفقرة ب " ولا تنص على ضريبة المبيعات أو رسوم الاستهلاك وهو ما يسبب مشكلة مالية كبيرة بالنسبة للاتحادات الرياضية الاولمبية التي تعتمد اعتماداً أساسياً على الاجهزة والمعدات التي لايمكن تصنيعها في جمهورية مصر العربية .  
بالاضافة إلى أنه لا يوجد قرار سارى بالنسبة للاعفاء الضريبي الجمركي حيث يتم الاعفاء المؤقت على كل رسالة على حده لحين صدور القرار الخاص بإعفائها (ويتم ذلك بالنسبة لكل رسالة ) .

ويشير الباحث نقلاً عن عمرو أحمد مصطفى سالم (1999) ( 50 : 122-123 ) إلى مشكلة الاعفاء الضريبي الجمركي الخاصة " بالمادة رقم 16 الفقرة ب" والتي واجهت اللجنة الاولمبية المصرية - كأحدى الهيئات الاهلية - والتي تتبع " القانون رقم 77 لسنة 1975 والمعدل بالقانون رقم 51 لسنة 1978 " حيث قامت اللجنة الاولمبية المصرية بتجهيز البعثة المصرية المشاركة في الدورة الاولمبية الخامسة والعشرون ببرشلونة عام 1992 ، وخاطبت شركة أديداس العالمية ، والتي قامت بدورها بإرسال الملابس الرياضية كهدية للبعثات المصرية على مختلف الالعاب ، وعندما وردت هذه الملابس قامت اللجنة الاولمبية بالافراج الجمركي عنها مؤقتاً لحين صدور قرار باعفاء هذه الملابس من

الرسوم الجمركية ، والتي تم إعفاؤها بالفعل بقرار رئيس الوزراء الوارد إلى اللجنة برقم 5073 بتاريخ 1992/2/12 . ولكن بقيت مشكلة ضريبة المبيعات والرسوم الجمركية قائمة حيث أن القرار ينص على الاعفاء الضريبي الجمركي فقط .

وقد سعت اللجنة الاولمبية بشتى الطرق للحصول على إعفاء من هذه الضريبة والرسوم الجمركية حيث أنها تمثل عبء كبير وصل الى مبلغ فقط وقدرة 6476.180 جنيه مصرى (على هذه الرسالة فقط) وذلك بمخاطبة السيد رئيس الوزراء فى ذلك الوقت والسيد وزير المالية وأيضا الادارة العامة للاعفاءات الجمركية عدة مرات وأخيراً أفاد السيد وزير المالية فى خطابته الى اللجنة بتاريخ 1993/6/19 وهذا نصه " أنه بدراسة الموضوع مع مصلحة الضرائب على المبيعات أفادت بأن "القانون رقم 11 لسنة 1991 " الخاص باصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات قد حدد الجهات التى تعفى من الضريبة على الهبات والهدايا الواردة لها ، بأنها الجهاز الادارى للدولة أو وحدات الادارة المحلية ، وحيث أن اللجنة الاولمبية المصرية لاتعتبر من الجهات المنصوص عليها سالفه الذكر فانه يتعذر الاستجابة لطلب إعفاء ما يرد اليها من هبات أو هدايا من الخارج من الضريبة العامة على المبيعات " .

وبناء عليه فقد تم الحجز الادارى على حساب اللجنة الجارى بينك مصر الرئيسى (مبلغ 150.000 جنيه مصرى ) لحين السداد ، وبالفعل قامت اللجنة الاولمبية بسداد المبلغ المستحق وليس هذا فقط بل قامت بدفع مبلغ (25904.47) أى ما يعادل ثلث المبلغ المستحق او أكثر قليلاً وذلك قيمة الضريبة الاضافية (رسوم تأخير) على ضريبة المبيعات المستحقة .

وقد تكررت هذه الواقعة فى عام 1997 بنفس تفاصيلها على الهدايا الخاصة بالدورة الافريقية السادسة وأنشطة اليوم الاولمبى حيث صدر " قرار رقم (2526) لسنة 1997 " بإعفاء جمركى على هذه الهدايا (ملابس رياضية + 150 كره قدم ) ، وعندما قامت اللجنة الاولمبية بارسال خطاب بتاريخ 1997/12/16 الى السيد الدكتور رئيس الوزراء بضرورة تخفيف الاعباء المالية وذلك بإعفائها من دفع ضريبه المبيعات والرسوم الجمركية على هذه الرسالة التى وصلت الى مبلغ 87517.46 جنيه مصرى جاء رد الادارة العامة للاعفاءات الجمركية بتاريخ 9/17/1998 وهذا نصه :

"اللجنة الاولمبية هيئه أهلية تابعة للمجلس الاعلى للشباب والرياضة ( المجلس القومى للشباب والرياضة حالياً ) مالياً وإدارياً وليست من الجهات التى تعنيها المادة 28 / 1 من " القانون رقم 11 لسنة 1991 " كما أن قرار السيد الدكتور رئيس الوزراء المشار اليه سلفاً خاص بالاعفاء من الضرائب الجمركية فقط .

كما أن جهاز الرياضة بالمجلس الاعلى للشباب والرياضيه قد خاطب اللجنة الاولمبية بتاريخ 1998/1/12 بضرورة دفع اللجنة للمبلغ السابق ذكره ويستخلص الباحث النقاط الهامة التاليه :

- عدم وجود قرار سارى بالنسبة للإعفاء الضريبى الجمركى حيث يتم الأعفاء المؤقت على كل رسالة على حده لحين صدور القرار الخاص بإعفائها .

- الاعفاء الجمركى على الملابس وبعض الادوات الرياضية وليس على جمع الادوات والاجهزة .

- يتم الاعفاء بالنسبة للضريبة الجمركية فقط وليس لضريبة المبيعات والرسوم الجمركية ما يشكلان عبئاً مالياً كبيراً .
- يتم تحصيل ضريبة مبيعات أيضاً على الهبات والهدايا المقدمة من الشركات العالمية .

كما أشار " القانون رقم 77 لسنة 1975 والمعدل بالقانون رقم 51 لسنة 1978 " فى " المادة 16 الفقرة و " على " تخفيض أجور السفر بالوسائل المملوكة للدولة أو القطاع العام للأفراد الذين يقل عددهم عن عشرين فرداً بنسبة 50% ويكون التخفيض بنسبة 66.66% من هذه الاجور لما يزيد على هذا العدد وذلك بشرط إعتقاد الهيئه التى ينتمى اليها هؤلاء الافراد فى جميع الاحوال " . ( 12 : 9 )

ويشير الباحث هنا إلى أهمية تخفيض أجور السفر للفرق الرياضيه الخاصة بالاندية الرياضيه بنسبة مئويه اكثر عن ماهو قائم بهذا القانون ، وإعطاء المنتخبات القومية رحلات مجانية على خطوط المواصلات الجوية ، البحرية ، البرية وهذا يتفق مع أشارت اليه نتائج دراسة عمرو احمد مصطفى سالم (1999) .

كما تشير هذه " المادة 51 " لمركزية التخطيط للموارد المالية الخاصة بالاتحادات الاولمبية من قبل " الجهة الادارية المختصة " والتي إشتطت موافقتها قبل الحصول على التبرعات والهبات والوصايا بالاضافة لاي مصادر أخرى يقترحها مجلس الادارة ، وبذلك تكون وضعت " الجهة الادارية " قيوداً تحد من حرية حركة الاتحادات الرياضيه الاولمبية فى تنشيط مواردها الذاتية اللازمة للصرف على أنشطتها

المختلفة ، وذلك لكى تبقى هذه الاتحادات الرياضية الاولمبية فى حاجة مستمرة للدعم الحكومى .

بينما لم تشر أى مادة من مواد القانون فى الباب الخامس الخاص بموارد الاتحاد وكيفية إستغلالها لكيفية تنشيط الموارد الذاتية عن طريق وضع هدف مالى إستراتيجى للاتحاد ومثلاً ، أو غير ذلك من طرق تنشيط هذه الموارد ، باستثناء " المادة رقم 54 " والتي تنص على " وللإتحاد أن ينفق أمواله فيما يحقق أغراضه وله أن يستغل فائض إيراداته واستثمار جزء من أمواله الثابتة أو المنقولة " . ( 12 : 99 )

والسؤال هنا كيف يمكن للاتحاد الرياضى إستثمار جزء من أمواله القليلة والمحدده سلفاً من قبل القواعد التى تحدد موارد هذا الاتحاد . وأيضا لم تذكر المواد بالباب الخامس والخاصة ( بموارد الاتحاد وكيفية إستغلالها ) أى شئ يذكر عن التأمين فى المجال الرياضى سواء على ( اللاعبين - المدربين - الاداريين - الاجهزة - المنشآت ) إلى غير ذلك من الاشياء التى قد تعرّض للاخطار .

كما نصت " المادة 56 " على " لايحوز للاتحاد أن يتلقى أموالا من أشخاص أو هيئات مقرها خارج الجمهورية أو أن يحول شيئاً من أمواله لهذه الاشخاص أو الهيئات الا بإذن الجهة الادارية المختصة " ( 12 : 100 )

وتعتبر هذه المادة قيّدا على حريات الاتحادات الرياضية فى الصرف أو فى تلقى أى مبالغ ، فعلى سبيل المثال فى بطولات التنس الارضى تمنح جوائز مالية باهظة للاعبين و احيانا بعض الامتيازات

المالية من قبل الاتحاد الدولي لهذه اللعبة للاتحادات الاهلية ومن هنا فلا يستطيع الاتحاد الرياضى أن يتلقى هذه المبالغ المالية إلا بتصريح من الجهة الادارية ، وأيضاً على سبيل المثال فالاتحاد الدولي لكرة القدم قد يمنح بعض الامتيازات المالية للاتحادات الاهلية على مستوى العالم مبالغ مالية للاسهام فى رفع مستوى كرة القدم فى هذه المناطق ، وبالتالي فلا يستطيع الاتحاد المصرى لكرة القدم تلقي هذه الامتيازات من قبل الاتحاد الدولي إلا بموافقة الجهة الادارية ، وهذا ما يؤكد على التحكم المركزى من قبل الجهة الادارية المختصة للاتحادات الرياضية الاولمبية المصرية. ومما هو جدير بالذكر أن الاتحادات الرياضية الاولمبية ذات طبيعة أهلية ، وقد نشأ أغلبها قبل إنشاء المجلس الأعلى للشباب والرياضة (المجلس القومى للشباب والرياضة حالياً) ، وقبل ظهور " الجهة الادارية المختصة " ، وهى التى تمول نفسها من خلال دخل المباريات وتسويق الاعلانات ، وتشكل حصيلة هذه الايرادات الجانب الرئيسى من مواردها المالية (تحويلها) وهذا يضيف على أنشطتها طبيعه تجعلها تختلف بالضرورة عن الهيئات الحكومية .